تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية.

مصطفى بوصبوعة
باحث دكتوراه بقسم العلوم السياسية
جامعة باتنة 1

ملخص:

لقد عانى حقل تحليل السياسة الخارجية كحقل فرعي في العلاقات الدولية من نفس الإشكاليات التي عانت منها نظريات العلاقات الدولية، فهذا الحقل يعاني من إشكالية تحقيب فترات تطور الحقل، والتي تعد خطوة ضرورية لتحديد الصورة الذاتية للحقل. وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة لتحديد أهم الحقب الذي مر بها حقل تحليل السياسة الخارجية.

تجادل هذه الدراسة بأنه يمكن رسم حقبتين لهذا التطور؛ الأولى هي مرحلة المقاربات الجزئية التي كانت متأثرة إلى حد بعيد بالثورة السلوكية أين شهد هذا الحقل محاولة لتحقيق الاستقلالية التامة عن نظرية العلاقات الدولية من خلال اللجوء إلى النظريات المتوسطة المدى وخاصة مقاربة صنع القرار في السياسة الخارجية. ولكن سرعان ما تبين استحالة القيام بدراسة صنع القرار في معزل عن الدراسات النفسية والاجتماعية، ومع ذلك حاول جيمس روزنو تجاوز هذا الإشكال من خلال محاولة بناء نظرية عامة في السياسة الخارجية، إلا أنه وقع بدوره في فخ التحيز المعرفي، مما حتم عليهم في نهاية المطاف الاستعانة بنظريات العلاقات الدولية ومن ثم رسم مسار جديد في تطور حقل السياسة الخارجية.

الكلمات الدالة :

تحليل السياسة الخارجية، المقاربات الكلية، المقاربات الجزئية.

Résumé:

Le champ d’analyse de la politique étrangère connait, comme sous-domaine des relations internationales, les mêmes préoccupations rencontrées dans les ralations internationales, lequel champ connait des difficulties en matière de périodisation car elle constitue une étape importante pour

singulariser ce champ. Cette contribution vise à determiner les différentes phases par lesquelles est passé ce champ.

En effet, on peut voir se dessiner deux periods dans cette evolution. La première se caractérise par l'utilisation de procédures heuristiques des approches réductionnistes influencée en cela par la revolution comportementale, visant à assuerer une indépendence vis-à-vis de la théorie des relations internationals en s'appuyant en particulier sur l'approche de la prise de decision en matière de politique étrangère. Cependant, il est vite apparu qu'il était difficile de mener une étude de prise de decision sans tenir compte facteurs sociaux et psychologiques. James Rosenau tentera malgré cette difficulté de construire une théorie générale de la politique étrangère, mais les pièges des biais cognitifs le font revenir aux théories des relations internationals afin d'entamer une nouvelle phase d'étude de la politique étrangère.

Mots Clefs:

Analyse de la politique étrangère, l'approche micro, l'approches macro.

Summray:

The field of Foreign Policy Analysis as a sub field of International Relations has suffered from the same problems that occurred in theories of international relations, this field is still suffering from the problem of periodization which effects in its role the process of identifying the self-image of the field, by virtue of this problem the present study aims to identify the different periods of this field's evolution.

This study argues that we can trace two periods; the firstone was characterized by the use of heuristic procedures of partial approaches, particularly the approach of decision-making in foreign policy , that was basically aspire to achieve an independent foreign policy theory. However, the failed of this approach in achieving that purpose, has propelled the building general theory aim to the top of research agenda in foreign policy, for that James Rosenau has tried to build a general theory of foreign policy, but he was signed into the trap of cognitive bias, which necessitated eventually return to the use of the theory of International Relation which was the main characteristic of the second period of foreign policy evolution.

Key Words:

Foreign policy analysis, Micro Approaches, Macro Approaches.

مقدمة:

إذا كانت العلاقات الدولية تُعبر بشكل عام عن التفاعلات الحاصلة ببن الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين، فإن السياسة الخارجية تعبر عن السلوك الذي تتخذه الدولة الواحدة في تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات، قصد خدمة مصالحها وتحقيق ما رسمته من أهداف استراتيجية محددة. ولهذا فقد كانت السياسة الخارجية تُدرس في إطار العلاقات الدولية؛ إلا أن التطورات التي شهدتها العلوم الاجتماعية والانتقادات التي وُجهت للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية–على اعتبار أن هذه الأخيرة تنظر نظرة اختزالية للسياسة الخارجية–أدت إلى ظهور حقل بحثي يتفرع عن العلاقات الدولية يُعنى بتحليل السياسة الخارجية.

منذ ذاك الحين شهد تحليل السياسة الخارجية العديد من التطورات التي حاول مختلف الباحثين تتبعها، وذلك في محاولة منهم لتحديد الصورة الذاتية Self–image لهذا الحقل، والتي تعد خطوة مهمة من أجل التعرف عليه والاقتراب منه، لكن وعكس نظرية العلاقات الدولية لم يشهد حقل السياسة الخارجية محاورات نظرية كبرى، بيد أنه عانى على غرار نظرية العلاقات الدولية من إشكالية التحقيب أو ما سماه لاتنر غياب المخطط التصنيفي[1] classificatory scheme؛ وذلك لتعدد التحقيبات التي طرحها الباحثون، باختلاف المتغير الذي أخذه كل باحث لتحديد هذه الحقب، وفي هذا الإطار تحاول هذه الدراسة تتبع هذه التطورات، وذلك في محاولة لتقديم مخطط تصنفي لأهم التطورات التي شهدها حقل السياسة الخارجية، وإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مقاربات وانتهاء أخرى.

[1]Stephen Andriole and Others, "A Framework for The Comparative Analysis of Foreign Policy Behavior" , International Studies Quarterly, 19(02) , (1975) , p.177

أولا: السياسة الخارجية: مقاربة مفاهيمية

إن فهم مقاربات السياسة الخارجية يتطلب تحديد أهم المجالات البحثية التي يهتم بها حقل السياسة الخارجية، خاصة وأن هذا الحقل يتقاطع في كثير من مجالات الدراسة مع نظرية العلاقات الدولية، وحتى مع بعض الاختصاصات في العلوم الإنسانية، مما يجعل رسم حدودهأمراً مهماً لتحديد صورته الذاتية.

01-/ماهية السياسة الخارجية.

تعد السياسة الخارجية حقلاً فرعياً عن العلاقات الدولية، حيث تتكون هذه الأخيرة كحقل معرفي من نظريات العلاقات الدولية ومقاربات تحليل السياسة الخارجية؛ فبينما تهتم الأولى بدراسة البنى وعمليات النظام ككل أي محاولة إيجاد تفسيرات لعمل النظام الدولي، تهتم السياسة الخارجية بفواعل النظام الدولي؛ فالنظام في السياسة الخارجية يمكن أن يوصف بأنه المجموعة المتفاعلة للوحدات المترابطة، وسلوك هذه الوحدات هو مجال البحث في السياسة الخارجية.

باختصار؛ بينما تتعامل السياسات الدولية مع العلاقات الدولية بطريقة تعامل الاقتصاد الكلي مع مجموع سلوكيات فواعل الاقتصاد الوطني، فإن السياسة الخارجية تركز على العلاقات الدولية بالطريقة التي يركز بها الاقتصاد الجزئي على سلوكيات الفواعل الفردية كالشركات والمستهلك[1]، وعلى الرغم من هذا، فإنه يجب علينا ألا نتجاهل التفاعل بين الجزء والكل، فتأثير البنية والعملية على سلوك الفواعل الفردية في النظام الدولي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تأثير الفواعل الفردية على النظام الدولي التي تشكل جزءا منه، فالاختلاف بين نظرية العلاقات الدولية التي تنطلق من الكل ومقاربات السياسة الخارجية التي تنطلق من الجزء وتهدف إلى فهم الصندوق

[1]–Patrick McGowan , "Introduction" , in: McGowan Patrick(ed.) , **Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies ,** (Beverly Hills: Sage Publications, 1973) , p.p. 11-12.

الأسود في الدولة، لا ينفي حقيقة أن فهم وتفسير سلوكات السياسة الخارجية يبقى هدفا مشتركا بين كلا الحقلين[1].

ومن أجل تحديد طبيعة السياسة الخارجية أكثر، فإنه من المفيد النظر من وجهة نظر أقرب عبر الاستفهامات التالية: إذا كانت السياسة الخارجية هي نشاط من نشاطات الحكومة، فما الذي يفرّقها عن باقي النشاطات؟ هل هناك فرق واضح بين السياسة الداخلية والخارجية أو هل هناك تفاعل بينهما.

في البداية يمكن القول أن السياسة الخارجية توجه للبيئة الخارجية للدولة، أي أنها تُصمم للتنفيذ في الخارج، وكما أكد **كلارك وايت** Clarke White فإن "السياسة الخارجية مثل السياسة الداخلية يتم صنعها داخل الدولة، ولكن عكس السياسة الداخلية فإنه يجب أن يتم تنفيذها في البيئة الخارجية للدولة".

هناك نقطة أخرى يتم بها التفريق بين السياسة الداخلية والخارجية، وهي ترتبط بدراسات التكامل والاندماج، والتي تعتبر السياسة الخارجية "كسياسة عليا"، وبالتالي فإن مجالها مختلف تماماً في عمل الحكومة، من هذا المنظار فإنه يتم مساواة السياسة الخارجية بالدفاع والقيم الأساسية للدولة التي لا تتدخل فيها السياسة الداخلية[2].

هناك قضية أخرى ترتبط بمصطلح "السياسة"، ماذا تعني "السياسة" في سياق السياسة الخارجية؟ وفقا لـ **جونس** jones هناك فرق بين السياسة كتصميم Policy as design والسياسة كتطبيق Policy as practice؛ فالسياسة كتصميم تعني شيء عمدي يتم وضعه لتحقيق أهداف معينة، وفي هذا الصدد تصبح السياسة الخارجية خطة عمل، في المقابل "السياسة كتطبيق" تشير

[1]– Steve Smith, "Foreign Policy Is What States Make of It Social Construction and International Relations Theory", in: Vendulka Kubalkova(ed.) , **Foreign Policy in a Constructed World,**(Armonk, N.Y. : M.E. Sharpe, c2001) ,p. 38.

[2]–Fatih Tayfur , "Main Approaches to the Study of Foreign Policy : a Review" , METU Studies in Development ,21(1),(1994) , p.114.

إلى الخطوات المتخذة لمواجهة المشاكل العملية حينما تظهر في النظام الدولي، وبالتالي تصبح السياسة الخارجية فعلا في حد ذاتها.

وقد قدم **جيمس روزنو** James Rousenau تصوراً مشابهاً للسياسة الخارجية؛ فوفقا له هناك ثلاثة تصورات للسياسة الخارجية: السياسة الخارجية كتوجهات، السياسة الخارجية كخطط والتزامات والسياسة الخارجية كنشاطات (سلوكات)، التوجهات هي الموجه الأعلى للفعل، وهي شبيهة بنظام العمل أو النظام الداخلي للمؤسسة، ومن هذا المنطلق تشير السياسة الخارجية إلى التوجهات العامة والمبادئ التي تحدد سلوك الدولة في سياساتها الدولية إذ أنها متضمنة ضمن الخبرات، العادات وتطلعات مجتمع بعينه.

أما السياسة الخارجية كخطط والتزامات، فإنها تشير إلى الاستراتيجيات والقرارات الموجهة صوب هدف محدد، والتي يتم النظر إليها كترجمة للتوجهات، أو أنها بعبارة أخرى ترجمة للمبادئ والمعايير، أما السياسة الخارجية كنشاط فتهتم بسلوك أو فعل الدولة تجاه أحداث ووضعيات في النظام الدولي بما يتوافق والتوجهات، الخطط والالتزامات[1]، وبما أن السلوك الخارجي للدولة هو مخرج عملية صنع السياسة الخارجية، فإن تحليل السياسة الخارجية يركز على هذا السلوك في محاولة لفهمه وتفسيره والتنبؤ به، ولهذا تُعرف السياسة الخارجية بأنها سلوكية الدولة تجاه الوحدات الخارجية بهدف الحفاظ على السلوكات المرغوبة أو تغيير السلوكات غير المرغوبة، أما غراهام أليسون فاعتبر السياسة في سياق السياسة الخارجية خيار وطني[2] Policy as National Choice.

وذلك لأن قرارات السياسة الخارجية حسبه تكون ذات طابع وحدوي، ولا يبتعد تعريف **مودلسكي** كثيرا عن هذا التعريف حيث يعرف السياسة الخارجية على أنها "نظام من النشاطات تُطور من قبل المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى وتعديل نشاطها في البيئة الدولية"، في

1- Ibid , p.116.

2- Graham Allison, "Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis" , The American Political Science Review, (63)(3), (Sep., 1969), p. 693.

المقابل يعرف **هولستي** Holsti السياسة الخارجية بأنها: "مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة"[1].

أما **روسيت وستار** Russett and Starr فيعتبران السياسة الخارجية كمخرجات للدولة في النظام الدولي، أما جيمس روزنو فعرفها بأنها: "مجموع التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها"[2].

ما يمكن ملاحظته من خلال التعاريف السابقة، هو تأثرها بالمقاربات التي صيغت ضمنها هذه التعاريف فكل من روسيت وستار يعتبران السياسة الخارجية كمخرج output، وهو تعريف متأثر بنموذج دافيد إستون، كما أن تعريف جيمس روزنو متأثر بنموذج الفاعل العقلاني في صنع القرار، والذي يتم فيه اعتبار صناع القرار فواعل وحدوية باعتبارها تصرفات سلطوية.

وعليه؛ يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي نشاط رسمي يتم صياغته وتنفيذه من قبل جهات فاعلة مخولة تمثل الدول، وذلك كتوجهات، خطط، التزامات وأفعال توجه إلى البيئة الخارجية للدولة.

02-/وظائف مقاربات تحليل السياسة الخارجية.

رغم أن معالم تحليل السياسة الخارجية بدأت تتضح مع تحديد الباحثين لمجال الدراسة، فإن فهم السلوك الخارجي للدول يتطلب منهم توظيف مقاربات نظرية، تزودهم بأدوات تحليلية تساعدهم على اختزال هذه السلوكيات في مفاهيم وتصورات تمكنهم من وصف وتفسير الواقع، ومن ثم التنبؤ بالسلوك الخارجي للدول، فالوظيفة الأساسية لمقاربات السياسة الخارجية هي تمكيننا من تحسين معرفتنا بسلوك وحدات النظام الدولي، وعلى تنظيم معلوماتنا واكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة،

[1]--K.J Holsti, **International politics: A Framework for analysis**, 2ed edition (New Jersey : Prentice Hall. Inc. Englewood chiffs, 1972) , p. 21.

[2] – محمد السيد سليم، تحليل **السياسة الخارجية**، (مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2 ،1998)، ص 8.

إنها تزودنا بإطار للتفكير نحدد فيه أولويات البحث ونختار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات، إنها تلفت انتباهنا إلى مجموع المتماثلات والتباينات في سلوك الدولة الخارجي مما يساهم في تحديد أنماط السلوك وذلك لتفسيرها والتنبؤ بها.

تعتمد مختلف مقاربات تحليل السياسة الخارجية على مستويات ثلاث في التحليل: هي الوصف، التفسير والتنبؤ، في الدراسة الوصفية يتمحور السؤال المهم حول وصف وتحديد الحقائق أي تحديد ما حصل، بينما الدراسة التي تهدف للتنبؤ فهي تسعى لمعرفة بما يمكن أن يحصل من خلال استقراء التوجهات السائدة في المستقبل، أما التفسير فيقوم على دراسات تحاول تفسير سلوك السياسة الخارجية لدولة ما من خلال البحث عن الدوافع التي حدت بتلك الدولة للتصرف بطريقة ما وليس بأخرى؛ أي أن مقاربات السياسة الخارجية تهتم بثلاث أسئلة: ماذا حدث؟ لماذا هذا الحدث؟ وما سيحدث؟ في السلوك الخارجي لدولة ما؟[1]، وإن كان للباحث في السياسة الخارجية أن يقوم بدراسة تعتمد على مستوى واحد فقط، فإن هناك ارتباط بين المستويات الثلاثة؛ فالباحث الذي يقوم بدراسة تفسيرية يجب عليه أن يستعمل الحقائق الوصفية، وكذلك الحال بالنسبة للتنبؤ الذي يقتضي الاستعانة بالدراسة الوصفية والتفسيرية للوصول للتنبؤ الذي يبقى كمستوى مهم تصبو إليه مختلف المقاربات النظرية.

ولو ان الدراسة التفسيرية هي من تظل تحظى بشعبية كبيرة، ومادام أن هدف السياسة الخارجية هو فهم وتفسير السلوك الخارجي للدول، وبالنظر الى ما يريده الباحث؛ فالتفسير يمكن أن يمتد من السمات الشخصية للزعيم إلى طبيعة النظام الدولي، وهو ما يتطلب من دارسي السياسة الخارجية اللجوء إلى مقاربات متعددة التخصصات وعبر تخصصية، سيما وأن مرحلة ما بعد السلوكية في العلوم الاجتماعية شهدت تراجع عن فكرة استقلالية الحقول المعرفية عن بعضها البعض، و ترافق هذا التراجع مع الشبكية المعرفية Intra-Disciplinary أو ما يسميه جاك سنايدر التَلْقِيح التَهْجِينيّ[2] cross-fertilized الذي شهدته مختلف العلوم الاجتماعية، وهذا ما

[1]-Graham Allison, op.cit.,p. 690.

[2]Thomas J. Christensen and Jack Snyder,"Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolar" , International Organization, 44(2) (Spring, 1990), , p.138.

أدى من وجهة نظرنا إلى رسم حد فاصل بين مرحلتين في تطور مقاربات السياسة الخارجية؛ الأولى كانت مرحلة محاولة الاستقلالية عن نظريات العلاقات الدولية من خلال محاولة صياغة مقاربات متخصصة في تفسير سلوك السياسة الخارجية للدول مع فك ارتباطها بنظرية العلاقات الدولية، ولهذا تصنف ضمن نطاق المقاربات الجزئية، والمرحلة الثانية اتسمت بالرجوع إلى استخدام متغيرات نظريات العلاقات الدولية في تحليل السياسة الخارجية أو استخدام مقاربات كلية في تحليل السياسة الخارجية.

ثانيا: المقاربات الجزئية في تحليل السياسة الخارجية.

لقد أدت الثورة السلوكية التي كانت تصبو إلى إضفاء العلمية على العلوم الاجتماعية إلى التوجه نحو بناء حقل معرفي لتحليل السياسة الخارجية، وبالتالي لجأت إلى المقاربات الجزئية وهي مقاربات تسعى ببساطة حسب "جون غارنيت" John C. Garnett إلى إلقاء الضوء على الجوانب الجزئية في الحياة الدولية"[1]، فهي تهتم بجزء واحد من الظاهرة السياسة مُغفلة باقي الظواهر أو تهتم بوضع استثنائي في الدولة كدراسة سلوك الدولة في الأزمات[2]، وهي دراسات لاقت الكثير من الرواج في فترة الحرب الباردة، وفي المقابل تبحث الدراسات المقارنة عن الانتظامات في الظاهرة السياسية من أجل الوصول إلى التعميم.

-01/مقاربة صنع القرار في السياسة الخارجية.

تعد عملية صنع القرار عملية ملازمة لجميع الأنظمة السياسية سواء في قراراتها الموجهة للداخل أو للخارج، ولهذا فقد اعتبر رواد هذه المقاربة أن السياسة الخارجية هي عبارة عن سلسلة من القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مقاربة السياسة الخارجية لم تختلف كثيرا مع النظرية الواقعية في اعتبار الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية،

[1]John C. Garnett, Commonsense and the Theory of International Politics (New york: SUNY Press, 1984), p. 27.

[2]-Steve Smith and Others, «Introduction» , in : Steve Smith and Others , Foreign Policy: Theories, Actors, Cases,(Oxford : Oxford University Press ,2012), p. 04.

ومع ذلك تظل الدول بالنسبة لهم هي فاعل مجرد يتصرف الأفراد باسمها، ولهذا فإنها مقاربة الفاعل الموجِه[1] Agent-oriented approch.

على هذا الأساس يرتبط تفسير السياسة الخارجية بتفسير سلوك الأفراد أو المجموعة التي تتخذ القرار ضمن سياق السياسة الخارجية، هؤلاء الأفراد يتخذون قرارات تكون سمتها الأساسية العقلانية، فإذا كان صنع القرار هو جوهر تحليل السياسة الخارجية، فإن العقلانية هي لب عملية صنع القرار، وفقا لهذا النموذج فإن أي دراسة لسلوكات السياسة الخارجية تقتضي النظر إلى عقلانية أفعال صانعي القرار؛ التي تُتخذ باسم الدولة بدل اعتبار الدول كفاعل في حد ذاته؛ فهؤلاء الذين يتصرفون باسم الدولة هم فواعل وحدوية يتصرفون بصوت واحد ويحملون صورة واحدة، ولديهم نفس الأهداف، الفاعل العقلاني يضع مجموعة من الأهداف من خلال حسابات دقيقة تحدد من خلالها الاحتمالات البديلة لبلوغ هذه الأهداف.

بعبارة أخرى، هؤلاء الذين يتصرفون باسم الدولة لديهم المعلومات الكاملة، ويأخذون كل فرصة بعين الاعتبار ومن ثم يحددون السياسة الأنسب، فهم يحددون أهدافهم والخيارات والنتائج المحتملة لكل خيار، ومن ثم يحددون الخيار الأفضل على ضوء الأهداف الموضوعة[2]، وهو تماماً ما حاول **غراهام أليسون** Graham Alliso شرحه من خلال تحليله لتعامل الرئيس الأمريكي **جون كندي** مع أزمة الصواريخ الكوبية 1962؛ هذه الأزمة التي جاءت عقب اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية أن الاتحاد السوفيتي قام بتنصيب صواريخ متوسطة المدى في كوبا، وهي صواريخ يبلغ مداها المدن الأمريكية، كما يمكن أن تزود برؤوس نووية، لكن ورداً على هذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحصار الجزيرة إلى أن قام الاتحاد السوفياتي بإزالة هذه الصواريخ، وحسب ألسون كان الرئيس كندي ومستشاروه أمام ستة خيارات كالتالي:

[1]-Valerie Hundson , Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory ,(Plymouth : Rowman & Littlefield Publishing Group .Inc , 2007) , p . 06.

[2]-Marc Johanand P. Olsen,Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics , (New York, Free Press, 1989),p . 23.

- **عدم القيام بأي خطوة.**

فضعف الولايات المتحدة أمام صواريخ الاتحاد السوفياتي ليس شيئاً جديداً؛ فالصواريخ المنصوبة في كوبا لن تغير كثيراً من هذه الحقيقة، والخطر الحقيقي يكمن في رد الفعل الأمريكي الذي يمكن أن يكون مبالغاً فيه، ولهذا على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل بحكمة مع هذه القضية من أجل نزع فتيل الأزمة وعدم تمكين خروتشوف من استغلالها، هذا الخيار استُبعد لسببين: الأول لأنه يقلل بشكل كبير من أهمية الخطوة الروسية، كما أنه سيفسح المجال للجانب السوفياتي استغلال هذا الأمر وعكس ميزان القوة لصالحه؛ أما السبب الثاني فيعود إلى أنعدم القيام بأي خطوة سيؤدي إلى ضرب مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد أن وجه الرئيس الأمريكي تهديدا شديد اللهجة للجانب السوفياتي عقب اكتشاف الصواريخ[1].

- **ممارسة ضغط دبلوماسي.**

ويمكن أن يتم ذلك عبر العديد من الوسائل على غرار دعوة الأمم المتحدة لإرسال فرق تفتيش أو الدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع الاتحاد السوفياتي من أجل

نزع فتيل الأزمة، كما طُرح خيار تحييد كوبا تماما من الصراع السوفياتي الأمريكي مقابل انسحاب الأخيرة من جزيرة غوانتانامو وسحب الصواريخ البالستية المسماة بـ "جوبيتر" إما من تركيا أو إيطاليا، ولكن هذا الخيار تم استبعاده؛ لأن أي قرار يمكن أن يقدم لمجلس الأمن من أجل إرسال فرق للتفتيش سيُجابه بالفيتو السوفياتي، كما أن من شأن تقديم تنازلات أن يغري موسكو بتقديم المزيد من المطالب خاصة وأن هذه الخطوة قد تقرأ على أنها دليل على الموقف الضعيف الذي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فيه.

- **التقرب من كاسترو.**

وهذا من أجل كسر تحالفه مع السوفيات، ومع أن احتمالات نجاح هذا الخيار تكاد تكون معدومة، وحتى لو نجح لا يمكن أن يحقق الغرض المطلوب منه؛ فقرار نزع هذه الأسلحة أو إبقائها بيد موسكو.

[1]Graham Allison, op,cit., p.696 .

- **غزو كوبا.**

يمكن أن تستغل الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة ليس فقط لإزالة الصواريخ ولكن أيضا للتخلص من كاسترو، ولكن مثل هذا الخيار يمكن أن يشعل حرب نووية، كما أنه من الممكن أن يقوم الاتحاد السوفياتي بخطوة مماثلة من خلال غزو ألمانيا الغربية.

-القيام بضربات جوية خاطفة.

وذلك من خلال قصف هذه الصواريخ وتحييد خطرها، دون المجازفة بأن يكتشف الاتحاد السوفياتي هذه الخطوة، ولكن تم استبعاد هذا الخيار لأن تحييد هذه الصواريخ لا يتم من خلال عملية خاطفة، وإنما من خلال عملية كبيرة تضمن تدمير كافة الصواريخ؛ فعدم تدميرها بالكامل سيؤدي إلى مقتل العديد من الطيارين الأمريكيين كما ان الاتحاد السوفياتي قد يرد على هذه الخطوة من خلال احتلال ألمانيا أو تركيا[1].

-الحصار.

حيث يتم القيام بعملية عسكرية غير مباشرة وذلك من خلال حصار كوبا، لكن وبالرغم من السلبيات التي قد تنجم عن هذا القرار الذي قد يتيح للاتحاد السوفياتي الوقت لإكمال نصب الصواريخ كما قد يفرض على الولايات المتحدة اتخاذ قرار حاسم في حالة عدم استجابة السفن السوفياتية لقرار الحصار الأمريكي، فإن هذا الخيار يبقى الخيار الأفضل؛ فهو من جهة بمثابة حل وسط بين عدم القيام بأي خطوة وبين غزو كوبا، ومن جهة أخرى يرمي الكرة في ملعب غورباتشوف ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية في وضع قتالٍي أفضل مدام أنها ستنشر قواته البحرية في الكاريبي[2]، ولهذا كان الخيار السادس هو الخيار الأفضل (العقلاني) بالنظر إلى الأهداف المرسومة والمتمثلة في المحافظة على مكانة الولايات المتحدة كزعيمة للمعسكر الغربي، وضمان نزع الصواريخ دون إشعال فتيل حرب بين البلدين.

[1]-Ibid, p.697.

[2]-Ibid.,p.698.

إلا أن مختلف الأزمات التي سادت مرحلة الحرب الباردة، ومجموعة القرارات التي كادت في مرحلة معينة أن تؤدي إلى إشعال فتيل حرب عالمية ثالثة، أدت إلى إعادة النظر في العقلانية؛ حيث أن الأزمات أظهرت أنه من المستحيل الحصول على معلومات كافية للبدائل المتاحة، وإنما متخذ القرار يتخذ القرار من بين البدائل التي يراها مناسبة في تلك المرحلة، ولهذا فإنه تم الانتقال من الحديث عن العقلانية إلى الحديث عن العقلانية المحدودة Bounded Rationality، وهذا ما تمخض عنه ظهور مقتربات فرعية عن مقترب صنع القرار في السياسة الخارجية، حاولت دراسة مختلف العقبات التي تحول دون تحقيق العقلانية.

أ- صانع القرار الإدراك وسوء الإدراك.

بعد بداية التشكيك في العقلانية ودراسة العقبات التي تحول دونها، بدأ رواد هذه المقاربة في الاستعانة بدراسات نفسية لقرارات الأفراد، وذلك لتحديد الدوافع الكامنة وراءها؛ أي في محاولة منهم لتفسير العلاقة بين الفرد والسياسة الخارجية من خلال تحديد طبيعة شخصية متخذ القرار، التي تؤثر على طبيعة القرارات بما أن السمات الشخصية كالتسلط أو الانفتاح، الهدوء أو العصبية وغيرها من السمات تجعل قرارات صانع القرار تنحو صوب اتجاه معين، وبالتالي أصبح من الضروري دراسة متغيرات الصورة Image والنظام العقدي Belief System التي يحملها صانع القرار، وهذا يرجع بدرجة أولى إلى حقيقة أن تفسير المعلومات التي يتلقاها صانع القرار تخضع لنظام الصور والمعتقدات التي يحملها، حيث أنه في ظل نفس الظروف يمكن أن يتصرف صانعوا القرار بطرق مختلفة، وذلك باختلاف صورهم الذهنية حول الظاهرة؛ فصانع القرار يحاول قراءة الأحداث من خلال الصور والنظام العقدي وقد يصل الأمر وقد يصل الأمر به إلى تجاهل المعلومات التي تناقض الصورة والنظام العقدي لديه[1]، أو على الأقل يعيد تشكيلها بما يتوافق وتصوراته لتجنب عدم الاتساق، كما يميل صانع القرار إلى ادركما يتوقعه، ولهذا فهو عرضة للتشويه وسوء إدراك للمعلومات القادمة.

[1]Fatih Tayfur, op. cit., p.p.131-132.

وقد أكد روبرت جرفس Robert Jervis في دراسة له حول الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية أن هناك نمط مشترك من سوء الإدراك في السياسة الخارجية، واحد منها يعكس الميل نحو رؤية الخصوم على أنهم أكثر عداوة مما هم عليه في الحقيقة، فصانع القرار أو حتى مجموعة صناعة القرار تُخضع تصرفات الآخرين إلى الصورة التي يحملونها عنهم (أصدقاء/أعداء/حلفاء/شركاء...) وتفسر هذه التصرفات حسب هذه الصورة، حيث أن صانع القرار يخضع إلى ما يُعرف في علم النفس بتحقيق النبوءة الذاتية The Self-fulfilling Prophecy، وتحقيق هذه الأخيرة هو في البداية عبارة عن **مفهوم خاطئ** عن الوضع يؤدي إلى تصرفات تؤدي بدورها إلى تأكيد المفهوم[1]، فالصورة التي حملتها الولايات المتحدة عن الاتحاد السوفياتي بأنه عدو أدى إلى تصرفات من الطرفين أدت إلى تأكيد هذه الصورة.

ساهمت مقاربة الإدراك وسوء الإدراك في إضافة العوامل الذاتية في عملية صنع القرار، وعليه لم يعد الباحث في إطار مقاربة صنع القرار يكتفي بدراسة العوامل الموضوعية المرتبطة بالعقلانية وإنما يحاول أيضا الغوص في أعماق ومكنونات شخصية صانع القرار بجمع معلومات حول سيرته الذاتية، رؤيته للعالم، قيمه وشخصيته.

ب- التفكير الجمعي.

قام **إيرفنغ جاني** Irving Janis بدراسة خمس قرارات في السياسة الخارجية الأمريكية لم تحقق فيها هذه القرارات الأهداف المرجوة منها، أي أنها كانت قرارات غير عقلانية، حيث أكد أن هذا الفشل مرده إلى ما أطلق عليه جانيس التفكير الجمعي Groupthink، حيث أن السياسة الخارجية التي تصنع ضمن مجموعات صغيرة كانت عرضة إلى الإخفاقات؛ بما أن المجموعة توقف **التفكير النقدي** لصالح **التفكير الجمعي**، حيث تُمارس ضغوط على أعضائها للتصرف بطريقة تتوافق وباقي الأعضاء مع عدم معارضة وجهة نظر المجموعة حتى ولو كانت تتعارض ووجهة نظرهم[2]، مما يؤدي إلى فشل هذه السياسات التي تُتخذ ضمن هذه المجموعات؛ فعملية اتخاذ القرار في المجموعات

[1]Robert Jervis, **Perception and Misperception in International Politics** , (Princeton University Press Princeton, New Jersey , 1976) , p. 67

[2]- Fatih Tayfur, op. cit.,p.133.

الصغيرة يتطلب تكريسا أعمى للوحدة بين أعضاء المجموعة، ويتم تجاهل المعلومات والأفكار التي لا تتوافق وتنفيذ الإجماع السائد، لهذا فإنهم مجبرون على قمع شكوكهم حول إمكانية نجاح الخطة الموضوعة بما أن الفكر النقدي غير مسموح به، فالتفكير الجمعي يتسم بالاتساق المعرفي Cognitive Consistency مع أراء المجموعة ويؤدي بالنتيجة إلى عدم دراسة البدائل الممكنة وتحديد الخيار المناسب من بينها، كما أنه يتسم بعدم البحث الكافي عن المعلومات والتي يتم اختيارها بطريقة انتقائية تتوافق مع رأي المجموعة[1]، وقد حدد جانيس ثمـ08انية أعراض للتفكير الجمعي وهي :

1. وهم التحصين والذي يخلق تفاؤل مفرط يؤدي للمجازفة؛

2. المعتقدات غير القابلة للتشكيك في المنظومة الأخلاقية للجماعة؛

3. المحاولات الجماعية للعقلنة من أجل الحد من التحذيرات؛

4. الصورة النمطية عن قادة العدو بأنهم أشرار إلى درجة لا يمكن مفاوضتهم؛

5. الرقابة الذاتية لعدم الحياد عن الإجماع؛

6. المشاركة في وهم الإجماع فيما يتعلق بالأحكام التي تتوافق ونظرة الأغلبية؛

7. ضغط كبير على أي فرد يبدي حجة قوية مناوئة لرأي الجماعة؛

8. وجود أفراد عينوا أنفسهم ضمن المجموعة لحراسة الأفكار السائدة Mindguard[2]

ومن بين الحالات التي درسها جانيس كانت عملية خليج الخنازير، والتي كانت محاولة أمريكية فاشلة لقلب نظام فيديل كاسترو عن طريق غزو جنوب كوبا وقلب نظامها من قبل المنفيين، حيث ولتحقيق هذا الهدف شكل الرئيس الأمريكي لجنة خاصة عُرفت باسم اللجنة الخاصة الموسعة The Special Group Augmented والتي ضمت في عضوتها كل من ماك جورج بوندي مستشار الرئيس للأمن القومي والجنرال روزويل كلباتريك من البنتاغون والجنرال ليمان ليمنتزر رئيس هيئة الأركان المشتركة، بالإضافة إلى كل من الجنرال تايلور والنائب العام

[1]- Lauren Renee Beckner,Decision-Making during National Security Crisis: The Case of the JFK Administration , (Master Thesis , faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University, University of Virginia :2012) , p . 3

[2]) Fatih Tayfur, op. cit.,p.134.

روبرت كيندي، ورغم أن كلا من وزير الدفاع روبرت مكنمارا وزير الخارجية دينراسك لم يكونا عضوين في هذه اللجنة إلا أنهما حضرا كافة الاجتماعات تقريباً.

علاوة على ما سبق حلل جانيس أهم سمات التفكير الجمعي ضمن هذه المجموعة حيث ظهرت أعراض الاتساق المعرفي عند بداية التخطيط لهذه العملية؛ فرغم أن المعلومات المتوافرة كانت تناقض رأي مجموعة صناعة القرار فإنه تم تجاهلها، كما بدا جليا عدم كفاية الدعم اللوجستيكي التي تم إقراره خلال مختلف الاجتماعات، وحينما عرضت هيئة الأركان المشتركة خطتها للقيام بالعملية بدأت بعض الأصوات المشككة في هذه العملية ولكن سرعان ما تم إسكاتها، بالإضافة الى ذلك تم تجاهل محدودية المعلومات الجغرافية حول خليج الخنازير ولم يتم الحصول على معلومات كافية حول شعبية الرئيس فيدال كاسترو، ومن ثم لم تحقق الغارات الجوية الأهداف المتوخاة منها وبدلا من ذلك تم تجاهل كل هذه الحقائق حيث مارس الرئيس كندي دور حارس الأفكار لتمرير هذه العملية؛ ولهذا اقتصر النقاش في مختلف الاجتماعات على طرح أعضاء المجموعة لرأيهم بالموافقة أو عدمها دون إبداء حججهم وعلى هذا الأساس وافق الجميع على هذه الخطة[1].

وعليه فإن مقاربة صنع القرار لم تعد تقتصر في تحليلها على البيئة الموضوعية التي تؤدي بالضرورة إلى اتخاذ قرارات عقلانية، وإنما أصبحت تدرس كذلك البيئة النفسية (الإدراك وسوء الإدراك) والبيئة الاجتماعية (التفكير الجمعي)؛ على أن هاذين العاملين قد يؤديان إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية.

ازدهرت هذه الدراسات في فترة بلغ فيها الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ذروته، إلا أنها بدأت تتراجع لعدة أسباب تتأرج بين الأسباب المتعلقة بالواقع السياسي في تلك الفترة وبين التطورات التي شهدها حقل الدراسات السياسية، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

[1]-Lauren Renee Beckner, op.cit., p . 34.

-تراجع حدة الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مما أدى إلى تراجع الدراسات المتعلقة بصناعة القرار خلال فترة الأزمات، بالنتيجة بدأت أجندة البحث في السياسة الخارجية تتغير من التركيز على القضايا العسكرية إلى التركيز على القضايا الاقتصادية.

-بروز أشكال جديدة من التعاون الدولي، أدى إلى بروز فواعل ما فوق الدولة، وأدت بالتالي إلى تراجع مسلمة الفاعل المتمحور حول الدولة State Centered Assumption في العلاقات الدولية.

-تعرض مقاربة صناعة القرار في السياسة الخارجية إلى انتقادات لاذعة من قبل **نموذج السياسات البيروقراطية**، والذي شكك في كون عملية صنع القرار عملية وحدوية، فهي عملية تخضع -حسبهم- إلى مساومات وتنازلات بين مختلف الفواعل السياسية في الدولية، وعليه؛ لم تعد تقتصر دراسة عملية صنع القرار على صانعي القرار من السياسيين فحسب بل أصبحت تتعداهم إلى البيروقراطيين الذين يساهمون بشكل كبير في هذه العملية، وقد يتجاوز دورهم -في بعض الأحيان- دور القادة السياسيين على اعتبار أن البيروقراطيين يمتلكون خبرة كبيرة في مجال اتخاذ القرارات، وغالبا ما يلجأ إليهم السياسيون قبل الإقدام على أي خطوة.

-رغم أن مقاربة صنع القرار كانت نتاجا للثورة السلوكية في العلوم السياسية، إلا أنها لم تحقق الهدف الأساسي الذي كانت تصبوا إليه السلوكية وهو تحقيق التعميم؛ فمقاربة صنع القرار تدخل ضمن نطاق النظريات متوسطة المدى التي لا تهدف إلى الوصول إلى إنتظامات متعلقة بسلوك الدولة وإنما تهدف إلى دراسة هذا السلوك في حالات خاصة كالأزمات.

-02/مقاربة السياسة الخارجية المقارنة.

يعد ظهور مقاربة السياسة الخارجية المقارنة بدورها نتيجة مباشرة للموجة السلوكية في الخمسينات، وكما ذكرنا فإن الفكرة المركزية في الحركة السلوكية هي إقامة منهج علمي للبحث أي منهجية تجريبية Systemic-empirical لجمع المعطيات، التصورات، اختبار الفرضيات وبناء

النظرية، وفي المقابل فإن الهدف الأسمى للسياسة الخارجية المقارنة CFP، كان بناء نظرية عامة في السياسة الخارجة عن طريق إيجاد تعميمات قانون التشابه[1] law-like generalizations.

لتحقيق هذا الغرض أي تفسير سلوكات السياسة الخارجية والمقارنة بينها من أجل الوصول إلى التعميم، فإنه يجب القيام بعملية ملاحظة منظمة للظاهرة، ينبثق عنها تصنيف لمختلف أنماط أفعال السياسة الخارجية، ثم ستقود هذه العملية إلى تعميم تقاس به سلوكات السياسة الخارجية للدول؛ فعكس مقاربة صنع القرار فإن مقاربة السياسة الخارجية المقارنة ترى بأن دوافع ونوايا صناع القرار لا تدخل ضمن نطاق اهتماماتها، على اعتبار أن هذه الأمور لا يمكن ملاحظتها، فالدراسة تقتصر فقط على أفعال السياسة الخارجية التي يجب أن تكون مُعرفة علميا من أجل أن يتم تصنيفها وقياس كل فعل فيها.

هذا ما سيجعل أي فعل في السياسة الخارجية قابلا للقياس حين يحدث؛ بمعنى أنه يمكن تصور السلوك تحت مجموعة من الأفعال القابلة للملاحظة والمقارنة من أجل أن نُكوِن عنها بيانات قابلة للفحص والقياس، ولهذا فإن هذه الأفعال أو الأحداث Events– كما يُطلق عليها رواد مقاربة السياسة الخارجية المقارنة– هي المتغير التابع في هذه المقاربة، كما تشكل وحدة الملاحظة والتي يتم تصنيفها للخروج بأنماط مشتركة في سلوك الدولة من خلال تشكيل قاعدة من المعطيات حول هذه الأحداث Data Events؛ فالباحث في السياسة المقارنة يبحث عن الأنماط والأحداث غير الفريدة Idiographic Non لتجاوز دراسات الحالة الوصفية اللاتراكمية لبناء تفسير لما يتحكم بسلوك السياسة الخارجية، وذلك عن طريق معالجة المعطيات كمياً أو كيفياً.

من الناحية الكمية يتم الاعتماد على المنهج الإحصائي والقياس الكمي الذي طور هذه الدراسات من الناحية التقنية بعد ادخال الكمبيوتر[*]، وفي هذا الإطار قام **ويكنفالد** بدراسة العلاقة بين التوترات على المستوى الداخلي للدولة (المتغير المستقل) والسلوك العدواني الذي تتبناه الدول في

[1]-Valerie Hundson, "Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations" , Foreign Policy Analysis , 1 (1)(2005) , p . 09.

[*]– يعد كينيث جندا، Kenneth Janda أو من اهتم بإدخال الكمبيوتر في العلوم السياسية وذلك في مقال له بعنوان " بعض برامج الحاسوب في العلوم السياسية، نشرسنة 1967.

سياستها الخارجية (المتغير التابع)، حيث قام بملاحظة سلوك ما يزيد عن 73 دولة وحلل سلوكها في الفترة الممتدة ما بين سنتين 1955 و1960، ليتوصل إلى نتيجة مفادها أنه كلما ازدادت التوترات الداخلية اتجهت الدولة إلى خلق مشاكل خارجية من أجل إخماد فتيل الأزمات الداخلية وكسب تعاطف مواطنيها[1].

أما المعالجة الكيفية للمعطيات فإنها تتم عن طريق إعداد نماذج عن طريق ملاحظة عدد من المعطيات، تمكن تدريجياً من بناء نماذج تصلح لشرح مجموعة من الأوضاع المتقاربة، وذلك للتوصل إلى تصنيفات نمطية للسياسة الخارجية Typologies of Foreign Policy ومن ثم بناء نظرية عامة، وفي هذا الصدد قدم" **جيمس روزنو** " ما أسماه –نظرية أولية – (pre-theory) حيث حدد ما اعتبره أهم العوامل التي تفسر سلوك السياسة الخارجية وهي: (1) العوامل النفسية؛ (2) عوامل الدور؛ (3) العوامل الحكومية؛ (4) العوامل المجتمعية؛ (5) العوامل النسقية (النظام الدولي)، وبعد ذلك صنف **روزنو** هذه العوامل من أجل تقييم ما سماه "النشاطات النسبية " لمجموع العوامل، وذلك حسب الفاعل و/أو المجال–القضية– (Issue area)، وهذا بعد تحديد الخصائص الجينية Genotypes للدول، والتي تتضمن حسبه ثلاث متغيرات: حجم الدولة (صغيرة / كبيرة)؛ حجم التطور الاقتصادي (متطور/ غير متطور) إلى جانب طبيعة النظام السياسي (مفتوح / مغلق)[2].

هنا يتم اعتبار السلوك الخارجي (الذي يتم ملاحظته وتجميعه في شكل معطيات للأحداث) كمتغير تابع والعوامل المفسرة للسلوك الخارجي كمتغير مستقل، أما الخصائص الجينية للدول فتعتبر متغير وسيط وذلك بهدف تصنيف سلوكات الدول، ليتم بعدها المقارنة إما عن طريق المقارنة الموسعة بين الدول Cross- Nation مثلا: مقارنة البعد البيئي(المجال/قضية) في السياسة الخارجية الألمانية، الفرنسية والإيطالية (الفواعل)، أو من خلال مقارنة السياسة الخارجية لدولة ما عبر دراسة طولية Longitudinal Study، مثل إجراء مقارنة بين السياسة الخارجية

[1]-Stephen J. Andriole and Others, "A Framework for the Comparative Analysis of Foreign Policy Behavior" ,19(2) (Jun., 1975), p. 170.

[2]Rosenau James , "Pre-Theories and Theories of Foreign Policy", in: Stephen Salmoreand Others "The Effect of Size, Development, and Accountability on Foreign Policy." , Peace Research Society Papers , the Ann Arbor conference , 1969 , p.15.

للرؤساء الأمريكيين في **حرب الخليج الأولى والثانية** (مجال/قضية). والغرض من هذه الخطوات هو الوصول إلى أنماط للسلوك الخارجي (قوانين عامة)، فمقاربة **روزنو** تقوم على مسلمة أن **الدول التي لها نفس الخصاص الجينية سيكون لها نفس السلوك أو** بعبارة أخرى لها نفس أنماط السياسة الخارجية؛ فمثلا:

1. **الدول الصغيرة.**

تلعب فيها العوامل النسقية دوراً كبيراً في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية حيث أن غياب الموارد التي تجعلها قادرة على فرض سياستها الخارجية يجعلها تتأثر بعوامل المحيط.

2. **الدول غير المتطورة.**

تلعب فيها العوامل الشخصية (النفسية) دورا ثانوياً، بينما تلعب في الدول الكبيرة (من حيث المساحة) دوراً مهما.

3. **الدول غير المتطورة.**

تلعب فيها العوامل الحكومية دوراً غير مهم في عملية صنع القرار.

4. **الأنظمة المفتوحة.**

تلعب فيها العوامل المجتمعية دوراً مهما بينما تلعب دوراً ثانوياً في الأنظمة المتخلفة[1]

إلا أن الشغف الذي أظهره مؤيدو المدرسة السلوكية بتحقيق العلمية أدى بهم إلى إطلاق التعميمات غير العلمية؛ هذا لأن مقاربة السياسة الخارجية كانت على غرار الدراسات السياسة المقارنة تهدف إلى **تثبيت نموذج معرفي غربي**؛ فالمقارنات كانت تتم غالبا لإثبات مدى فاعلية الأنظمة السياسية الغربية في مقابل الأنظمة السياسية الأخرى، ولهذا طُرحت إشكالية **التحيز المعرفي** في حقل الدراسات المقارنة بشكل عام وفي حقل السياسة الخارجية المقارنة بشكل خاص، فهي مقاربة أمريكية بامتياز، ضف إلى ذلك فإن تطبيق هذه المقاربة حال دونها الكثير من الصعوبات وهذا ما أكده روزنو حين قال: «**الشيء الأكثر تعقيدا هو عدم قدرتنا على إحراز تقدم**

[1]-Carl Ann Ruth Charlebois , An Application of Rosenau's Pre-theory to the Sino-Indian and Sino-Burmese Boundary Disputes ,(M.A., Univ. of British Columbia, VancouverCanada, 1969 (, p.p. 6-7.

في حل مشكلة تحديد تصنيف سلوك السياسة الخارجية، وبالنتيجة عدم إمكانية إخضاعها للدراسة»[1].

ومما زاد من حدة هذه الانتقادات ظهور تيار ما بعد الوضعية في العلوم الاجتماعية؛ الذي أكد على استحالة تحقيق العلمية في العلوم الإنسانية، وذلك راجع إلى عدم إمكانية الفصل بين الدارس وموضوع الدراسة، بالإضافة إلى فشل هذه المقاربة في الوصول إلى تعميمات، وبالنتيجة فشلها في تفسير السلوك الخارجي للدول، بالإضافة إلى فشلها في الوصول إلى نموذج يمكن من خلاله التنبؤ بالسلوك الخارجي للدول.

ثالثا: المقاربات الكلية في السياسة الخارجية.

رغم المعارضة التي أبداها منظرو العلاقات الدولية لفكرة استخدام نظرياتهم في السياسة الخارجية، حيث اعتبر **كينث والتز** Kenneth Waltz أن نظرية السياسة الخارجية هينظرية اختزالية Reducationalist Theory تبالغ في مطالبها التفسيرية، حيث أنها لا تأخذ بالسبب النِظامي Systemic Cause[2]، إذ أن تحليل السياسة الخارجية يعتمد على الدولة كوحدة فقط ويتجاهل باقي الوحدات خاصة النظام الدولي[3]، كما أكد ألكسندر وندت أن النظرية البنائية هي نظرية في السياسة الدولية وليس في السياسة الخارجية[4]. إلا أن نهاية الحرب الباردة وتراجع مقاربة السياسة الخارجية المقارنة التي فشلت في تحقيق الثالوث الوظيفي(الوصف، التفسير، التنبؤ) جعل الباحثين في السياسة الخارجية يحاولون استخدام نظريات العلاقات الدولية لتفسير السياسة الخارجية.

لهذا ظهر اتجاه كبير نحو صياغة نظرية للسياسة الخارجية اعتماداً على نظريات العلاقات الدولية، على غرار ما قام به كولين ألمان Colin Elman، فريد زكرياء وستيف سميث، وحتى

[1]-Stephen J. Andriole and Others ,op.cit., p. 178.

[2]- Kenneth Waltz,Theory of International Politics ,1st ed. (Addison: wasley publishing company, 1979)pp. 60-79.

[3]-Kenneth Waltz, op.cit., p. 72

[4]-Alexander Wendt, Social Theory of International Politics,(Cambridge University Press, New York, 1999), p.11.

القضايا التي كانت محل نقاش كبير في نظرية العلاقات الدولية تم مناقشتها في السياسة الخارجية، ولعل أبرزها إشكالية العلاقة بين البنية والفاعل، وكان من أبرز الدراسات التي تم من خلالها تحديد أهم مقاربات السياسة الخارجية دراسة أصدرتها جامعة توبنغن University of Tübingen الألمانية، حيث تم من خلالها تحديد ثلاث مقاربات كلية للسياسة الخارجية هي: المقاربة الواقعية الجديدة ، الليبرالية النفعية والبنائية.

-01/ المقاربة الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية.

تنطلق الواقعية الجديدة في دراستها للسياسة الخارجية من تأثير النظام الدولي على الدول، ولهذا فإن الواقعية الجديدة تُصنَّف ضمن النظريات التي تتبنى مستوى تحليل تنازلي

Top Down Analytical Level؛ أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول، ووفقاً لهذه المقاربة، فإن الحوافز والقيود، أو معايير السلوك هي خارجة عن نتاج التفاعل في النسق الدولي[1]، حيث أن موقع الدولة في النظام الدولي هو الذي يحدد سلوكها[2]، ولهذا فإن الواقعية الجديدة في تفسيرها لسلوك الدول تعتمد على موقعها النسبي في النظام الدولي كمتغير تفسيري لسلوكها؛ حيث يتم تحديد هذا الموقع من خلال الموارد المتاحة للدولةالتي تسمح لها بفرض مصالحها في تَعامُلِها مع الجِّهات الفاعلة الأخرى، فكلما امتلكت الدول قدرات أكبر كلما سمح لها هذا بتحقيق أهدافها[3]، ورغم تركيز الواقعيين الجدد على العاملين الاقتصادي والعسكري، فإنهم لا يُغْفِلُون دور العوامل الأخرى. وفي هذا الإطار حددوالتزسبعة محددات لقوةالدولة: حجم السكان والمساحة، الموارد الطبيعية، القدرات الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والكفاءة ([4]).

[1]-Volker Rittberger, "Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung. A,no. 30 (2004), p.3.

[2]- Kenneth Waltz, "The Emerging Structure of International Politics ", International Security, 18(2) (1993) p. 45.

[3]-Baumann Rainer and Others , "Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about GermanForeign Policy since Unification",Abteilung Internationale Beziehungen/Friedens- und Konfliktforschung Institut für Politikwissenschaft, Tübingen, Germany, working paper , Nr. 30a,p. 8.

[4]-Kenneth Waltz, Theory of International Politics, op.cit.,p. 131.

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم أخذها بعين الاعتبار لقياس قدرات الدولة، فقياس القوة الاقتصادية للدولة، يتم من خلال الناتج الإجمالي المحليGNP وحجم الصادرات، بينما ينظر لكل من: حجم الإنفاق العسكري، حجم القوات المسلحة، وامتلاك الأسلحة النووية كمؤشرات لقياس القوة العسكرية، أما عدد السكان، فإنه يُقاس بالنسبة للواقعيين الجدد بعدد السكان العاملين والذين يمكن تَعْبِئتهم كجنود في حالات الضرورة، ومساحة الدولة تُحَدِّدُ كذلك مدى إمكانية هزيمتها (الاتحادالسوفيتي في الحرب العالمية الثانية)، كل هذه العوامل تعد بالنسبة للواقعيين قوة كامنة Latent Power تصب في خانة بناء قوة عسكرية[1]، ويؤكد الواقعيون الجدد أن قياس الموقع النسبي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار قدرات الدولة بالمقارنة مع باقي الدول خاصة الدول المنافسة لها والتي تشكل بالنسبة لها **مجموعة مرجعية**(**)reference group لتحديد قوتها([2])، حيث أنه من خلال قياس هذه القدرات المجمعة أو ما يطلق عليه الواقعيون combined capabilities يتم تصنيف الدول ضمن خانة القوة الكبرى Great Power أو قوة متوسطة Medium Power أو قوة عظمى Super Power([3]) ، موقع الدولة النسبي في النظام الدولي هو الذي يفسر سلوكها، ولهذا نجد أن سلوك القوى الكبرى مثلا ينحو نفس المنحى وهو ما يفسر تشابه السياسات الخارجية للدول التي لديها نفس الموقع النسبي في النظام الدولي، على الرغم من الاختلاف على الصعيد الداخلي.

---

[1]–John J. Mearsheimer, "Structural Realism", in: Tim Dunne and Others (eds.), International Relations Theories: Discipline and Diversity (Oxford: Oxford University Press, 2007), p .

(**) مقارنة قوة الدولة بمجموعة مرجعية، نابع من مسلمة واقعية مفادها أن أهم شيء يحدد أمن الدولة هو قدراتها بالمقارنة مع الدول الأخرى، لأن تعاظم قدرات الدول الأخرى يشكل خطرا عليها خاصة أنه لا يمكن التنبؤ بالسلوك الدول الأخرى، وهو ما أكده والتز "قوة كل دولة في علاقتها مع الدول الأخرى هي مفتاح بقائها في نهاية المطاف" للمزيد حول الموضوع، راجع:

Kenneth Waltz,Man, the State and War: A Theoretical Analysis, (New York: Columbia University press,1954)

[2]- Wolgang Wagner Bauman and Others , "Neorealist Foreign Policy Theory ", in: RittbergerVolker(ed.),German Foreign Policy Since Unification: Theories and Case Studies,)Manchester University Press, (2001p .44.

[3]- Chris Brow, Understanding International Relations, (New York , Palgrave Edition ,2001), p. 89.

وعليه، فإن تغير سلوك الدولة مرهون بتحسن موقعها النسبي بحيث أنه كلما تحسن موقعها كلما أدى ذلك إلى تغير سلوكها الخارجي، وهذا يرجع إلى تزايد طموحاتها، الأمر الذي دفع الواقعيين الجدد إلى الجزم بأن السياسة الخارجية الألمانية بعد نهاية الحرب الباردة ستتغير إلى سياسة أقل تعاوناً مع حلفائها التقليديين في أوروبا، فهذه الدولة تحسن موقعها النسبي بعدما زادت مساحتها بعد الوحدة وزاد عدد سكانها، كما تحسن اقتصادها بشكل كبير بعد الوحدة.

تجدر الإشارة إلى أن الواقعية الجديدة على غرار مقاربة صنع القرار تعتبر أن قرارات الفواعل هي قرارات عقلانية، ولكنها وعكس مقاربة صنع القرار فإن العقلانية هي عقلانية الدولة وليس عقلانية صانع القرار؛ أي لا تتعلق بالعقلانية الفردانية Individualism وإنما هي عقلانية شمولية holism أي عقلانية الدولة ككرة بلياردو؛ فالواقعية الجديدة تعتبر الدول فواعل وحدوية Unitary Actors متشابهة ولا تهتم الواقعية الجديدة لا بشكل النظام السياسي أو ما إذا كان الحكم يُمارس من قبل مجموعة أو فرد أو بالخصائص الشخصية لصناع القرار، و ذلك لأن طبيعة النظام الدولي والموقع النسبي للدولة هو الذي يحكم سلوكها الخارجي.

عقلانية الدولة تقتضي أن توازن بين طموحاتها وموقعها النسبي في النظام الدولي، بحيث أن الدولة كفاعل عقلاني توازن بين موقعها النسبي في النظام الدولي وطموحاتها. فتوزيع القوة في النظام يؤثر على قدرة الدولة في تحقيق أهدافها، والأهداف بدورها تُحددها القدرات الوطنية[1]، فلا يُتوقع أن تكون مثلا لدولة تصنف ضمن خانة القوى المتوسطة طموحات قوى كبرى، كما أن عقلانية الدولة تقتضي بأن تسعى الدولة إلى الحفاظ على بقائها، ففي ظل فوضوية النظام الدولي– التي تعني غياب سلطة عليا في النظام الدولي– فإن الهدف الأسمى للدولة هي الحفاظ على بقائها، وهذا من خلال البحث عن تعظيم قوتها لأنه الوسيلة الوحيدة التي تحفظ بها الدولة، ولهذا فإن البحث عن القوة يعتبر محفز السلوك الخارجي للدول.

وعليه؛ فإن الواقعية الجديدة على مستوى الوصف تقوم بتحديد الموقع النسبي للدولة بالمقارنة مع مجموعة مرجعية مما يسمح بتصنيف حجم قوتها وتحديد ما إذا كانت قوة كبرى،

[1]Fareed Zakaria ,FromWealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role, (Princeton University Press,1992), p.3.

متوسطة أو صغرى، أما على مستوى التفسير، فإنها تعتبر الموقع النسبي للدولة كمتغير تفسيري لسلوك الدول حيث أن طموحاتها تتحدد من خلال قوتها وهذا ما يفسر تشابه سلوك القوى التي تصنف ضمن نفس الخانة أما على مستوى التنبؤ، فإنها تؤكد بأن سلوك الدولة الخارجي لن يتغير ما دام موقعها النسبي لم يتغير وأي تغير في هذا الموقع سيؤدي حتما إلى تغير سلوكها الخارجي بما يتوافق وحجم قوتها.

-02/ المقاربة الليبرالية النفعية في تحليل السياسة الخارجية.

ينطلق الليبراليون في دراستهم للسياسة الخارجية من مسلمة أن الدولة هي فواعل غير وحدوية Non Unitary Actor، تتكون من طبقة غير مُتجانسة من الوحدات التي تلعب دَوراً في صُنع القرار، والتي تشمل كلا الفاعلين من القطاع الخاص والعام، والسياسة الخارجية للدولة ما هي إلا انعكاس لِمصالح الفواعل المجتمعية المُهيمنة، وبعد أن تفرض هذه الفواعل تفضيلاتها ضمن أجندة السياسة الخارجية للدولة، تحاول هذه الأخيرة باعتبارها هيئة تمثل مصالح الأفراد والجماعات فرض تفضيلاتها، ولهذا فإن دراسة سلوك السياسة الخارجية يقتضي تحديد الفواعل المشاركة في عملية صنع القرار، والتي تدخل ضمن نطاق الفواعل السياسية والفواعل الإدارية (البيروقراطيات)، بالإضافة إلى الفواعل الخاصة التي يدخل ضمنها الشركات والمؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط الاجتماعي (المجتمع المدني)، كل هذه الفواعل تساهم في عملية صنع القرار؛ غير أنه لكل فاعل مصلحة مُعينة، وفي الغالب مصالح غير مُتوافقة إن لم نقل مُتضاربة، لهذا فإن الساحة السياسية تتحول إلى ساحة معركة للمصالح المتنافسة[1]، أين تتفاعل فيها مصالح الأطراف المحلية الفاعلة في عملية الوساطة للمصلحة المجتمعية the process of interest intermediation، هذا التفاعل يُؤدي إلى خلق شبكات سياسة في شكل نظام معين، و قدرة كل فاعل لتأكيد أولوياته في عملية صنع السياسة الخارجية، تحدد بالنظر **لنسبة الهيمنة في شبكة السياسة الخارجية**[2].

[1]-Andrew Moravcsik,"Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics", op.cit., p. 517.

[2]- Andrea Ribeiro Hoffmann , "A Synthetic Approach to Foreign Policy", accessed on 17-06-2013.http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html

للتوضيح أكثر فإن المقاربة الليبرالية النفعية تحاول دراسة سلوك السياسة الخارجية من خلال الفواعل المؤثرة في القرار، فمثلا إذا أخذنا قرار الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق فإن هذا القرار يتم دراسته من خلال تحديد الفواعل المؤثرة في القرار؛ فعلى المستوى الفواعل السياسية نجد الرئيس الأمريكي ومستشاريه ووزرائه، ويدخل ضمن الفواعل الادارية مختلف الفواعل البيروقراطية خاصة أجهزة الاستخبارات، أما الفواعل الخاصة فتتمثل في الشركات الاقتصادية الأمريكية وخاصة المصنعة للسلاح، بينما تمثل مختلفالفواعل المجتمعية فهي مختلف منظمات المجتمع المدني الأمريكي المهتمة بهذه القضية، من خلال هذا المثال نلاحظ أن عملية اتخاذ القرار سبقتها عملية تتعلق بوساطة المصالح المجتمعية، حيث كان هذا القرار محل مساومة بين هذه الفواعل؛ فبينما كانت الفواعل السياسة/الإدارية والشركات الأمريكية تقف مع قرار غزو العراق كانت جماعات الضغط المجتمعية مناوئة لهذا القرار، وقد حسم الأمر لصالح الفواعل المؤيدة للغزو باعتبارها الفواعل الاكثر هيمنة والأكثر قدرة على فرض تفضيلاتها.

ما يجمع هذه الفواعل على اختلافها هي بحثها عن تحقيق المنفعة؛ فالفاعل السياسي ممثلاً في الرئيس أو الوزير الأول–حسب النظام السياسي– يحاول البقاء في السلطة لتجنب أي قرار يغضب الناخبين، وبالتالي تجنب التصويت العقابي الذي سيعني عدم بقائه في السلطة، أما الفواعل الإدارية فهي دائماً ما تحاول الحفاظ على صلاحياتها في مقابل فواعل إدارية أخرى، أما الفواعل الاقتصادية فهي تحاول تعظيم مكاسبها الاقتصادية ولهذا فهي دائما ما تحاول فرض تفضيلاتها في الشبكة السياسية للسياسية الخارجية بما يخدم هذا الهدف، وبالرجوع إلى المثال السابق فإن الشركات المنتجة للسلاح ضغطت من أجل خوض الحرب على اعتبار أن هذا الأمر سيزيد من أرباحها.

وعليه، فإن اللبرالية النفعية على مستوى الوصف تقوم بتحديد الفواعل المجتمعية (الفواعل السياسية/الإدارية والفواعل الخاصة) تجاه قضية معينة، أما على مستوى تفسير سلوك السياسة الخارجية فإنها تعزوه إلى الفاعل الأكثر هيمنة في الشبكة السياسية المتعلقة بهذه القضية، والذي يتمكن من فرض خياراته، ولهذا فإن أي تغير في السياسة الخارجية سيكون ناجم عن عاملين: إما

أن يكون نتيجة لتغير تفضيلات الفاعل /الفواعل المهيمنة، أو إلى تَغَيُّر تركيبة الفواعل المهيمنة في الشبكة السياسية للسياسة الخارجية.

-03/ المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية.

تعد المقاربة البنائية في السياسة الخارجية مقاربة معيارية حيث أن تحليلها للسياسة الخارجية ينطلق من تأثير الأفكار، القيم، المعايير والهوية على السياسة الخارجية للدول، وهذا عكس المقاربات السابقة الواقعة ضمن نطاق المقاربات المادية، والتي على اختلاف العامل التفسيري الذي انطلقت منه فإنها كانت في جلها متغيرات مادية(متغير اقتصادي، جغرافي، عسكري...).

تنطلق البنائية في دراستها وتحليلها من تأثير المعايير على سلوك الدولة، حيث يعرف البنائيون المعايير على أنها التَّوقعات المُشتركة للسلوك الملائم التي يحملها مجموعة من الفواعل عن السلوك الملائم لمعطى هوياتي معين[1]، فالمعيار (فالمعايير) تَعمل كقواعد مُحددة– وبالتالي مُؤَسسة –للهوية، وهي التي تُحدد مجموعة السلوكيات التي تجعل الآخرين يدركون هوية معينة ويتصرفون بناءا على هذا الإدراك، فالهوية تتشكل عن طريق مجموعة من المعايير ومعايير حقوق الانسان على سبيل المثال هو معيار تنجم عنه توقعات مشتركة للسلوك من قبل الفواعل الأخرى، مثل حماية وترقية حقوق الإنسان على المستوى الداخلي والتدخل لحماية هذه الحقوق على المستوى الخارجي (التدخل الإنساني)، كما أنه يمتلك خاصية تأسيسية لهوية **الدول المتحضرة** في العالم الحديث[2].

وعليه فإن الهوية التي تحملها الدولة تشبه إلى حد ما أشرنا إليه آنفا حول تحقيق النبوءة الذاتية في السياسة الخارجة، فالدول في سلوكاتها الخارجية تستحضر الصورة الهوياتية التي تحملها عن الآخر في تفسيراتها لسلوك الدول الأخرى؛ فمثلا قيام فرنسا بمناورات عسكرية تفسره الولايات

[1]–Ronald L. Jepperson and Others,"Norms, Identity, and Culture in National Security", in: Peter J. Katzenstein (ed.), The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics,(New York: Colombia University Press,1996), p.54

[2]-Thomas Risse, "Let's Argue!": Communicative Action in World Politics, International Organization, 54, (1) (Winter, 2000), p. 5.

المتحدة بطريقة إيجابية بينما قيام ورسيا بمناورات عسكرية ستفسره الولايات المتحدة بطريقة سلبية وقد يؤدي إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين، هذا الأمر يعود إلى الصورة الهوياتية التي تحملها الولايات المتحدة عن كلا الطرفين؛ فبينما تعتبر الولايات المتحدة فرنسا حليف تعتبر روسيا منافس، ولذلك فإنه على الرغم من أن الفعل المادي (المناورات العسكرية) كان واحداً، فإن تفسير هذا الفعل كان مختلفاً وهو ما يسميه البنائيون "**الذاتانية**" intersubjectivity أي التفسيرات المجتمعية للبنى المادية، ولهذا فإنه وعلى الرغم من التشابه بين تحقيق النبوءة الذاتية والصورة الهوياتية فإن الأولى تعزوها إلى نظام المعتقدات الذي يحملها الفرد، بينما تتساءل البنائية عن جدور هذه القناعات والتي تعتبراها معايير تم إدخالها Internalize في المنظومة القيمية لصانع القرار عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تعرض لها صانعي القرار، والذين يعتبرون وكلاء يمثلون جماعيا الدولة كفواعل مجتمعية في السياسة الخارجية[1].

بالنتيجة؛ فإن عقلانية صانع القرار والذي هو عبارة عن وكيل اجتماعي لا تخضع لحسابات الربح /الخسارة أو منطق النتائجية، وإنما تخضع لمنطق الملائمة logic of appropriateness" في إطار تأكيد الهوية[2] والذي يجعلمن التذاتانية المشتركة وتوقعات السلوك الملائم نقطة البداية لاتخاذ قراراته[3]؛ فالأفكار تعمل كقيود وتساهم في تضييق نطاق خيارات صانعي القرار[4]،حيث أن الرجل الاجتماعي في اتخاذه لقراراته يصادف مجموعة من التساؤلات من قبيل[5]:

- ✓ ما طبيعة الموقف الذي أواجهه؟

[1]-Lisbeth Aggestam ," Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy" , ARENA Working Papers, WP 99/8 (visited on 20/10/2015)
https://www.sv.uio.no/arena/english/research/publications/arena-publications/workingpapers/working-papers1999/99_08.xml

[2]-AudieKlotz, Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid,(Ithaca, N.Y.: Cornell UniversityPress, 1996) , p. 29.

[3]- Ibid., p. 4.

[4]- Marc Johanand P. Olsen, op.cit.,p . 23

[5]-Michel Barnett, "Social Constructivism", in : Ken Booth and Steve Smith (eds.), **International Relation Theory Today** , (Pennsylvania: Pennsylvania State University Press),p.225.

- ✓ أي من أدواري المتعددة يستوجبه هذا الموقف؟
- ✓ إلى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة متوافقة مع هذا الدور؟
- ✓ ما هو السلوك الأكثر ملاءمة، قياساً بالموقف الأدوار والخيارات؟

للتوضيح أكثر وبالرجوع إلى مثال المناورات العسكرية نجد أن رد فعل صانع القرار في الولايات المتحدة يكون عن طريق تحديد الموقف، ومن ثم يحدد الصورة الهوياتية التي يحملها كوكيل اجتماعي عن روسيا كمنافس وهنا يكون الخيار الأكثر ملاءمة هو الرد على هذه المناورات، لأن تفسيره لهذا السلوك يخضع لهذا الصورة، كما أن التوقعات المشتركة تحتم عليه أن يرد على هذا السلوك.

وعليه فإن المقاربة البنائية تقوم على مستوى الوصف بمحاولة لتحديد المعايير والهويات التي تحكم سلوك الدولة تجاه قضية / مجال أو تجاه دولة أخرى، وذلك عن طريق تحليل الخطابات السياسية التي تتضمن مجموع المعايير والهويات الذي تتبناها الدولة تجاه تلك القضية مجال أو تجاه دولة أخرى، فإذا حللنا مثلا خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الذي عقب مباشرة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001[1] (المجال/قضية) باستخدام التشاكل السيميائي semantic isotopy، نجد أن الكلمات الأكثر تكراراً في هذا الخطاب كانت الكلمات المعبرة عن القوة (بلدنا قوي، نحن أقوياء، التصميم، أمة عظيمة...)، بالإضافة إلى تكرار كلمات من قبيل الحرية، الخير، العدالة، وهي هويات للولايات المتحدة كزعيمة للعالم المتحضر في مقابل كلمات التعبير عن الآخر (تنظيم القاعدة) من قبيل الأشرار (رأينا الشر، رأينا أسوأ ما في الطبيعة البشرية)، فمن الناحية الهوياتية لعب تنظيم القاعدة دور " الآخر السلبي " الذي يؤكد هوية الولايات المتحدة (الخير في مقابل الشر)، وبعد تحديد الهويات والمعايير التي تحكم السياسة الخارجية تجاه دولة أخرى أو تجاه قضية مجال يتم تفسير سلوك السياسة الخارجية حسب هذه الهوية، وتغير أو استمرار هذه السياسة الخارجية تجاه دولة معينة أو قضية مجال مرهون بتغير أو استمرار هذه

[1]– Text of Bush's address(visited on April 15th 2016)
http://edition.cnn.com/2001/US/09/11/bush.speech.text/

الهوية، فسياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا(الاتحاد السوفياتي) تغيرت بمجرد الانتقال في الدور الهوياتي لروسيا من عدو إلى منافس.

خاتمة

من خلال استعراضنا لمختلف التطورات التي شهدها حقل السياسة الخارجية كحقل فرعي عن السياسات الدولية، نلاحظ أن تطور هذا الحقل كان مرتبطاً بالتطورات التي شهدتها العلاقات الدولية على المستوى الواقعي، وبمختلف التطورات التي شهدتها العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسة بصفة خاصة؛ فالثورة السلوكية جعلت المتخصصين في السياسة الخارجية يحاولون خلق حقل بحثي مستقل عن نظريات العلاقات الدولية كما حاولوا إضفاء العلمية على هذا الحقل، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل خاصة، كما ان معظم الدراسات التي كانت تصب ضمن هذا المسعى كانت إما دراسات تدخل ضمن نطاق النظريات المتوسطة أو النظريات التي تقتصر في دراستها على متغير واحد أو دراسات تهدف إلى إبراز تفوق نظام سياسي على آخر، مما جعلها تقع في فخ التحيز المعرفي.

هذا الفشل إلى جانب الشبكية المعرفية الذي شهدته مختلف العلوم الاجتماعية في فترة ما بعد الحرب الباردة جعل الاستفادة من التطورات التي شهدتها نظريات العلاقات الدولية في تحليل السياسة الخارجية أمراً لا مناص منه، ولذلك تم تنزيل مختلف المتغيرات التابعة والمستقلة لهذه النظريات من مستوى النظام الدولي إلى مستوى الدولة، مع تكييفها كمتغيرات لدراسة السلوك الخارجي للدولة،كما أن المقاربات الكلية لم تغفل تماماً ما قدمته المقاربات الجزئية وإنما إستفادت بشكل كبير من مختلف النماذج التي قدمتها هذه المقاربات؛ فالواقعية الجديدة كمقاربة لتحليل السياسة الخارجية استفادت من المقاربات الجزئية، فهي تقر بوجود أنماط مشتركة من السلوك بين القوى وذلك بحسب ترتيبها في سلم القوى، ولهذا فإن البحث عن الإنتظامات في السلوك الخارجي للدول كان من الأهداف التي سعت الواقعية الجديدة لتحقيقها، كما أن النموذج الليبرالي النفعي استفاد من النموذج البيروقراطي في صناعة القرار، حيث ينطلقان من نفس المسلمة وهي اعتبار الدولة فاعل غير وحدوي، وكذلك كان الحال بالنسبة للنظرية البنائية التي استفادة من مقاربة صنع

القرار خاصة ما تعلق منها بالعوائق التي تحول دون تحقيق العقلانية؛ إلا أن البنائية حاولت التساؤل حول الجدور الاجتماعية للصور والقيم التي يحملها صانع القرار.

باختصار فإن مقاربات السياسة الخارجية انتقلت من السعي إلىالاستقلالية التامة عن باقي الحقول المعرفية إلى مرحلة الاستعانة بالدراسات النفسية والاجتماعية، بعد أن تبين أن تحقيق العقلانية في صناعة قرار السياسة الخارجية تحول دونه عوامل نفسية واجتماعية إلى محاولة بناء نظرية عامة في السياسة الخارجية تمكن الباحثين من التعميم؛ إلا أنه ومع فشل هذه المقاربات شكل بداية الرجوع إلى استخدام متغيرات نظرية العلاقات الدولية في تحليل السياسة الخارجية، ولهذا لاتزال تعاني مقاربات السياسة الخارجية على غرار نظريات العلاقات الدولية من إشكالية التنظير أو غياب نظرية عامة عن حقل تحليل السياسة الخارجية.